السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٣٧/ ٢١ تموز ـ يوليو ٢٠٢٤

منتجات المزارعين متوقفة في الحدود الأردنية والحكومة بدور «المتفرج»!!

العقاد لـ«الاقتصادية»: المشكلة متكررة والحل يقع على عاتق الحكومة

■ أمير حقوق

تشتهر سورية بالمنتجات الزراعية (كالخضار والفواكه) التي حجزت لنفسها في الأسواق العربية مكانة مهمة تفردت بها، ما جعلها منافسة لجميع المنتجات الزراعية العربية، وازداد الطلب على استيرادها لسنوات طويلة وخاصة في الدول الخليجية كالمملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والكويت بالإضافة للعراق، والتي حققت عائدات مادية جرّاء تصديرها من خلال العمل والحث على تحسين جودة المنتجات والعمل بالشكل الأمثل لتصديرها. وبما أن التصدير يمثل إحدى ركائز القوى الاقتصادية لأي بلد ما، والذي يساهم بتنشيط حركة التجارة الخارجية والتي بدورها تسهم بتحسين وتنشيط وتطوير التنمية الاقتصادية، فنهو التصدير يحرك العجلة الاقتصادية من خلال تأمين فرص كبيرة للبد العاملة الأجنبي وتأمين فرص كبيرة للبد العاملة وتحسين جودة الإنتاج بمختلف أنواعه ومجالاته، لذلك تحرص الدول جميعها للحفاظ على قوتها التصديرية بنتاجها الصناعي والزراعي والتكنولوجي وغيره.

وفي سورية، تركزت العمليات التصديرية على التصدير الزراعي وخاصة في الآونة الأخيرة وبعد الحرب التي تعرضت لها، والتي أوقفت العديد من الصناعات وحدت من إنتاجها، ليتبقى التصدير الزراعي في الواجهة رغم تراجع النمو الزراعي وإنتاجه إثر غلاء مستلزمات إنتاجه وضعف القوة الاقتصادية للمصدرين ونقص الثروة المائية، ورغم ذلك إلا أن تصدير الإنتاج الزراعي لم يلغَ، بل شهد تراجعاً كبيراً، والآن يشهد تصدير المنتجات الزراعية عرقلة ملحوظة ومفتعلة على الحدود الأردنية من خلال توقيف برادات تلك المنتجات أيام طويلة من دون توضيح الأسباب من الجانب الأردني، إذ تصل فترة توقيف البرادات لعشرة أيام، والتي تسهم بإتلاف المنتجات وخسارة التجار المصدرين من دون مساهمة حكومية وتحرك سريع لحل تلك المعضلة ومساعدة المزارعين والتجار والتي تتكرر سنوياً.

انخفاض عدد البرّادات

انخفض عدد برادات المنتجات الزراعية للخضار والفواكه نتيجة العرقلة على الحدود الأردنية لمصلحة البرادات الأردنية، فتقوم الجهات الأردنية بتشجيع التصدير الأردني للخضر والفواكه وتصديرها للدول الأخرى، وتعاكس التصدير السوري لهذه المنتجات، بحسب ما أشار إليه عضو لجنة سوق الهال محمد العقاد في حديثه لـ«الاقتصادية».

٢٥ مليوناً إضافياً!

وأوضح العقاد أن مدة توقيف البرادات السورية في الحدود الأردنية تصل لعشرة أيام، ما يسبب تلفاً في منتجات الخضر والفواكه، وبالتالي بعد هذه المدة تصل للسعودية ويقوم المصدّرون بدفع أجرة نقلها، ويتخلصون من المنتجات المتلفة في أراضي المملكة العربية السعودية، ولم يعد أي برّاد لهذه المنتجات من الحدود الأردنية لسورية بعد العرقلة، وبالتالي يقوم المصدرون بنقل منتجاتهم الزراعية من البرادات السورية للبرادات الأردنية لسهولة النقل والتصدير بأجور تصل إلى ٢٥ مليون ليرة سورية إضافة لتكلفة النقل والتصدير.

وتلف هذه المنتجات الزراعية من خلال عرقلة دخول البرادات السورية في الحدود الأردنية ساهم بتراجع التصدير في سورية بسبب الخسائر الكبيرة التي يتلقاها المصدرون، وهذا ما أثر في تراجع أعداد المصدرين، حسب توصيف العقاد.

معضلة متكررة

وتابع متحدثاً: وهذه المعضلة تتكرر سنوياً من الجانب الأردني لتأمين تصدير منتجاتهم وتقديم كل التسهيلات لها على حساب وقت توقيف البرادات السورية في الحدود الأردنية، فتتم معاملة التاجر السوري في حدود معبر جابر عكس معاملة التاجر الأردني في حدود معبر نصيب، فالتاجر الأردني لا تقف سيارته أكثر من ساعتين، وبالتالي التسهيلات تكون جيدة له عكس تسهيلات الجانب الأردني للتاجر السوري.

وبالتالي يقوم التجار بنقل منتجاتهم من البرادات السورية للبرادات الأردنية لتسهيل حركة تصديرها ونقلها لدول الخليج، فإذا تمت عملية نقل المنتجات الزراعية السورية للبرادات الأردنية تسهل إجراءات النقل والتصدير والعبور، وفق العقاد.

الحل يقع على عاتق الحكومة!

وأعرب العقاد أنه يجب على الحكومة السورية أن تحل هذه المشكلة من خلال التواصل مع الحكومة الأردنية وفهم الأسباب والبحث في الحلول لأن التجار المصدرين لا يستطيعون حل هذه العرقلة، لأن المزارعين لا حول لهم ولا قوة، والتجّار المصدرون لا يستطيعون حل المعضلة هذه، وهذا الأمر أدى إلى تراكم المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه لدى المزارعين وتدنّي الأسعار وبالتالي خسائر كبيرة يتلقاها المزارعون والتجّار أيضاً، ودائماً نطالب بالحلول والإجراءات الحكومية اللازمة للمساهمة بحل توقيف برادات المنتجات الزراعية في الحدود الأردنية ولكن لا جدوى، ووزارة الزراعة لم تقم بأي عمل يسعف هذا الواقع.

وفي ختام حديثه مع «الاقتصادية» كشف العقاد أن برادات الخضار والفواكه تخرج من جميع المحافظات السورية، فمثلاً البندورة تصدر من بانياس وطرطوس، وباقي الخضار والفواكه من محافظتي دمشق وريفها، وبيلغ عددها وسطياً ٢٥ إلى ٣٠ براداً يومياً، وأن هذا التصدير ينعش السوق المحلية ولا يؤثر سلباً فيها.

غير منافس

رفع تكاليف الإنتاج الزراعي وخاصة المحروقات والأسمدة التي تعد كأعلى الأسعار في العالم، تترك أثراً متبقياً نتيجة ضعف الرقابة، وبالتالي المنتج الزراعي السوري غير منافس في الخارج، وأسعاره في دول الجوار قليلة جداً عن أسعاره محلياً وهذا ما يعكس سوء إدارة الموارد، حسب قراءة الخبير الاقتصادي أكرم عفيف خلال حواره مع «الاقتصادية».

وأكمل عفيف: أن الاقتصاد التصديري اقتصاد مهم وناجح وصحيح، لكونه يؤمن القطع الأجنبي والذي يؤمن فرص عمل للبد العاملة ولكن حتى الآن المنتج السوري لا يأخذ مكانته في العالم.

وتوقيف البرادات السورية المحملة بالمنتجات الزراعية كالخضار والفواكه جزء من عملية إعاقة العمل والإنتاج والتصدير، وفقاً لعفيف.

وطالب عفيف بأنه يجب العمل على الإنتاج الزراعي بكل التفاصيل من الألف إلى الياء، كتخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وإيجاد البدائل والعمل على منتج نوعي من خلال المنتجات العضوية وإيجاد أسواق تصدير خارجية خاصة بالمنتجات السورية.

لا عمل لوزارة الزراعة

وعن عمل وزارة الزراعة والجهات المعنية في توقيف البرادات المحملة بالمنتجات الزراعية، أكد عفيف أنه لا عمل لها حتى الآن ولم تعوض خسارة الفلاحين والتجار المصدرين، لكونه يجب أن يكون هناك تأمين على الإنتاج الزراعي وهذا جزء من عملها كي لا يقع المزارعون بالخسائر وبالتالي يتدهور وضع المنتجين، وتوقيف البرادات هذه يؤثر في المزارعين والتجار المصدّرين، فطالما تم توقيف البرادات لأيام معدودة، بالتالي تتلف المنتجات وتتضاعف الأجور وبالتالي تزداد قيمة التكاليف وبعدها يخسر المنتج ولم يكرر عمليتي الإنتاج والتصدير.

الجدير ذكره، يجب على الحكومة السورية خاصة الوزارات المعنية بأمر الزراعة والتصدير الزراعي بالتحرك السريع وإجراء كل المحاولات لحل مشكلات المزارعين والمنتجين والمصدرين، بما في ذلك موضوع توقيف البرادات السورية المحملة بالمنتجات الزراعية عبر التواصل المباشر مع نظرائها من الوزارات والمسؤولين، وألا تبقى الحكومة بدور «المتفرج» على منتجات المزارعين التي تتلف في الحدود يؤدي الأمر إلى انخفاض كمية التصدير وتراجع أعداد المصدرين.

ماذا عن المقترحات؟

ويذكر أنه ناقشت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء في شهر آذار الماضي واقع تصدير الفائض من المنتجات الزراعية ومعوقات دخولها إلى الأسواق الخارجية وسبل زيادة كمياتها بما ينعكس إيجاباً على حالة الإنتاج الزراعي والتوازن السعري النسبي في الأسواق الداخلية، وقدمت اللجنة الاقتصادية مجموعة من المقترحات لتلافي الصعوبات التي تعترض الصادرات الزراعية السورية، حيث وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة المتضمنة تكليف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي المتابعة مع الجهات المعنية لوضع مقترحات تلافي معوقات العملية التصديرية للمنتجات الزراعية موضع التنفيذ، وبعد قرابة أربعة أشهر من هذه المقترحات والتوصيات أليس من المجدي أن تكون بوادر الحل بدأت؟ ووضعت الخطط والمشاريع للتنفيذ؟ والتوصيات والمقترحات تحولت لأولويات تسعف القطاع الزراعي وتأمين العملية التصديرية وتذليل العقبات والمعوقات أمام دخول منتجاتنا السورية للأسواق الخارجية.

أليس الوقت الذي مضى كافياً لتحويل هذه الاقتراحات والتوصيات المكتوبة للعمل على أرض الواقع؟

وحسب إحصائية رسمية عام ٢٠٢٠ فإن الصادرات الزراعية السورية إلى دول العراق والخليج العربي شكلت ما نسبته ٧٣ بالمئة من الكمية الإجمالية للصادرات الزراعية في عام ٢٠١٩، حيث زادت الكميات من المواد الزراعية المتنوعة والمصدرة إلى دول الخليج العربي زيادة ملحوظة، حيث وصلت إلى نحو /٨٥/ ألف طن في عام ٢٠١٩، في حين كانت بنحو /١٤/ ألف طن في عام ٢٠١٨، واليوم إذا أدرجت إحصائية التصدير الزراعي فهل ستكون النسبة متزايدة أم متدنية؟ هل يتم وضع الأسباب والمعوقات والغوص في دراستها وتقديم الحلول الإسعافية لها؟ والسؤال الأهم الذي يخطر في الذهن هل ستبقى الحكومة السورية بدور المشاهد على عرقلة التصدير الزراعي ورؤية المنتجات الزراعية للفلاحين ضمن البرادات المتوقفة عمداً على الحدود الأردنية، من دون أي ردة فعل.

الطاقات البشريّة كثروة اقتصاديّة حقيقيّة

هل استثمرنا في طاقاتنا الحيّة كما استثمرت دول كثيرة في طاقاتها الميتة؟!

إنّ المعيار الأول لنموّ المجتمعات هو بما تملكه من طاقات بشريّة، فهي المحرّك الأساسي للعلوم والتطور والإبداع والتأهيل وتنظيم المجتمع وبناء وتطوير المقدرات الذاتيّة، التي تساهم بتضافرها في خلق مجتمع محصّن وواعد.

على الرغم من الثروات الكبيرة التي تمتلكها دول الخليج العربي من نفط وغاز، إلا أنها بقيت لعقود عاجزة عن تحقيق نهضة بسبب افتقارها للطاقات البشريّة، فلجأت إلى استقدامها من دول عربيّة وغير عربيّة للاستثمار في مال النفط وتحويله إلى شكل مستدام من أشكال الثروة، وعززت هذه الدول ذلك بكمّ كبير من الإيفادات لطلبتها إلى جامعات مختلفة في العالم، ليكون لهم دور فاعل في الاستثمار الأفضل لمقدرات دولهم، وهنا لا أقول إن دول الخليج قد نجحت تماماً في الاستثمار في عائدات النفط والغاز بالشكل الأفضل، فهي ما زالت إلى حدّ ما أسواقاً استهلاكية مع خطوات تتأرجح بين الحقيقيّة والزائفة في بناء دول تقوم على مقدرات طاقاتها الحيّة فوق الأرض، لا ثرواتها المدفونة تحتها.

أبدأ بهذا الاختصار لأتساءل: أين نحن في سورية اليوم؟ وهل استثمرنا في طاقاتنا الحيّة كما استثمرت دول كثيرة في طاقاتها المَيّتة؟ وكيف السبيل للاستثمار الأمثل لهذه الطاقات البشريّة لتكون فاعلة وهي التي ساهمت في بناء وتنظيم وتطوير كثير من الدول العربية؟ لسنا هنا بصدد تقييم سياسات تعود لعقود مضت، وما كان لها وما كان عليها، وبالأخص قانون التأميم الذي صدر في عام ١٩٦١، الذي فقدت سوريّة بموجبه العديد من صناعاتها الإستراتيجية ورؤوس أموال وصناعيّين وشركات ومصارف، ولكن عواقب هذا القانون السلبيّة كانت بسيطة جداً مقارنة بما سببته الحرب على سورية من خسارات في نواحي الحياة كافة.

الطاقات البشرية في سورية متقدّمة عنها في دول الخليج العربي، وربّما لا يناظرها إلا في مصر، وقد ساهمت هذه الطاقات في تطور كثير من المجتمعات، ليس فقط في الخليج العربي، بل أيضاً في دول عربيّة أخرى، وتذكر هذه المجتمعات الدور المبكّر للمواطن والتاجر والصناعي والأكاديمي والفنّي السوري في بناء مجتمعاتها في مختلف المجالات.

من الصعب حصر النتائج الكارثيّة التي أصابت مجتمعنا السوري جراء الحرب عليها، ولكن سأركز في موضوعي على هجرة الكفاءات السورية من جميع الاختصاصات وفي المجالات كافة. فالحرب وما رافقها من مصاعب وتحدّيات دفعت الكثير من طاقاتنا البشرية للهجرة، وكان ذلك بمنزلة نزيف حقيقي لحاضرنا، ومعطّل لإعادة بناء مجتمعنا، فهل اتخذت الجهات المعنيّة القرارات اللازمة في الوقت المناسب لمنع حصول ذلك أو الحدّ من حصوله؟ وهل أولت وتولي هذه الجهات هذه القضيّة ما تستحقّه من الدراسات لوضع خطط ناجعة له؟

والطاقات البشريّة لا تقتصر فقط على من غادر سورية، بل أيضاً من بقي فيها ويعاني في حياته وعمله ومهنته من تحدّيات الحرب وما بعدها، فقد أصاب معظمهم إحباط مصاعب الحياة وتأمين مستلزماتهم أو استمرار عطائهم بطريقة مرضية أو تعكس مستوى فكرهم أو تميزهم أو إبداعهم، ولا تخلو هذه الفئة من المنتظرين على رصيف السفر ليجدوا لنفسهم مهرباً من هذا الواقع.

ربما وجدت الجهات المعنيّة في هجرة الشباب السوري عاملاً مساعداً في دعم هؤلاء الشباب لعائلاتهم مادياً في هذا الواقع الاقتصادي الصعب الذي أصاب الجسد السوري، ولكن، هل وضعت هذه الجهات هذا الأمر في ميزان الربح والخسارة؟

إنّ أي دراسة منهجيّة تأخذ الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ستظهر أننا خسرنا كثيراً، وخسائرنا ليست مرحليّة أو عابرة إطلاقاً، بل هي لركن أساسي من أركان التعافي، فهجرة الصناعيين عطّل قطاع الصناعة، وهجرة الفنيين أدى إلى تردي قطاع الخدمات، وهجرة الأكاديميين أفرغ جامعاتنا من كوادرها الأهم، وهجرة الأطباء المميّزين أدى إلى واقع مزر لقطاعنا الطبي، وهجرة المهندسين أدى إلى الشلل الإبداعي لقطاع عملهم، والأهم تبقى هجرة الشباب من الخريجين الجدد التي ستعطّل عملية إعادة بناء سورية، إضافة إلى التأثيرات الاجتماعيّة الأخرى لعمليات الهجرة هذه، ويبقى الثمن الأكبر هو الزمن المطلوب لإعادة بناء جيل جديد من هذه المقدرات.

وهجرة الشباب الخريجين الجدد لم تكن فقط خسارة للعنصر الشاب، بل أيضاً سبّبت خسائر كبيرة لأهاليهم، حيث إن تكاليف سفرهم كانت مرتفعة، سواءً سافروا بطرق غير شرعيّة وما استوجبه ذلك من دفع أموال للوصول إلى الدول التي وصلوا إليها، أو بغرض الدراسة وما استوجبه ذلك أيضاً من إيداعات لمبالغ مالية كمصاريف لسنوات دراستهم، علماً أن تأمين ذلك استوجب على كثير من الأهالي بيع ممتلكاتهم أو أراضيهم مصدر رزقهم.

إن عمليّة عودة الطاقات البشرية السورية إلى أرض الوطن هي أكثر من إطلاق صرخة « يا أهل النشامى»، أو مخاطبتهم بأغنيّة وطنيّة أو إحياء الشعور الوطني لديهم؛ إنها بحاجة إلى توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال استراتيجية متكاملة مبنيّة على أسس علمية ودراسات تخصصيّة تحيط بجوانب المشكلة وتجارب دول أخرى اعتمدت على طاقاتها في الخارج لإعادة بناء مجتمعاتها، وهذا يحتاج لتضافر كامل أدوات هذه العمليّة.

يقول الكاتب الروسي ديستويفسكي «إذا ركبت القطار الخطأ فحاول أن تنزل في أول محطة؛ لأنه كلما زادت المسافة زادت تكلفة العودة»، وهذا يعني في لغة واقعنا أن التأخر في وضع خطط لوقف حالة النزيف أو تهيئة الظروف لعودة من ينتظر العودة يعني الوصول إلى مرحلة اللاعودة، فالتأخر في وضع رؤية متكاملة سيجعل قرار عودة الكفاءات السورية شبه مستحيل، وخاصّة بعد انتظام أولادهم في مدارس أجنبية واعتيادهم على الحياة فيها وتشكيل شبكة العلاقات مع محيطهم الجديد، وهنا فالخسارة ليست فقط لجيل واحد بل لعدّة أجيال.

بدأت تايوان نهضتها بتشجيع جميع كفاءاتها في الخارج على العودة إلى تايوان والعمل لنهضة البلاد، واستطاعت بذلك أن تُصبح من أغنى الدول في العالم وأكثرها تطوراً، فلماذا نسير نحن بالاتجاه المعاكس؟ إن السير في اتجاه الاستثمار في كفاءاتنا يعني أن نحلّل كل الأسباب الموجبة لذلك، وأن نضع الخطط الكفيلة بالحدّ من هذه المصاعب وصولاً إلى إيجاد حلول مستدامة لها.

لا بد من النظر إلى طاقاتنا البشريّة على أنها ثروة وطنيّة وعامل أساسي في نهضة بلدنا في المجالات كافة، وانطلاقاً من ذلك فإننا بحاجة إلى دراسات متكاملة وتخصصيّة تأخذ بالحسبان جوانب الموضوع كافة، بما فيها العامل التحفيزي والتشجيعي، فكلّ مواطن سوري، داخل القطر أو خارجه، هو قيمة حقيقيّة ويجب الاستثمار فيه بالشكل الصحيح حتى يتكامل عطاؤنا جميعاً لما هو خير للوطن.

■ أيمن أحمد علوش
دكتوراه في السياسة الدولية
دبلوماسي سوري متقاعد

إشراقات

أيها المجلس الكريم... أنت في حضرة الشعب

ليس لمجلس الشعب دور اقتصادي تنفيذي مباشر، فهو لا يضع السياسات ولا يصوغ القوانين، هو يوافق أو لا يوافق عليها، يُقرها أو لا يُقرها، يستمع لبيان الحكومة المتضمن رؤيتها وبرنامج عملها في بداية تشكيلها، يناقش ويُقر الموازنة العامة وقطع الحسابات السنوية للدولة، يدرس خطط التنمية لمختلف الوزارات، يدرس القوانين الاقتصادية وغير الاقتصادية، يناقشها، وقد يُعدّل بعضاً من أحكامها، ومن ثم يُقرها، وبالتالي فإن ما يصدر عن مجلس الشعب وما يوافق عليه هو المنصة والقاعدة التي ينطلق منها، ويُبنى عليها عمل الحكومة، وهو المؤشر الذي على أساسه يراقب المجلس الأداء الحكومي، ويقيّمه.

فمجلس الشعب لا يحكم ولا يُدير ولا ينفذ، إلا أنه، إضافة إلى مهامه التشريعية، هو الذي يحوكم العمل الحكومي، يراقب الأداء، ويُساءل من لا يُنفّذ ولا يُطبّق، ويحاسب الجهة التي تُقصّر وتتقاعس وتفشل في تحقيق الأهداف العامة، وبالتالي ليس صحيحاً، كما تعتقد عن حسن نية شرائح عريضة من الناخبين وكما تقول، للتهرب من الإحراج، قلة ليست قليلة من أعضاء مجلس الشعب، أن مجلس الشعب ليس مسؤولاً عن أداء ونتائج عمل الجهات الحكومية لكونه ليس جهة تنفيذية، وليس صحيحاً كذلك أنه ليس طرفاً وشريكاً تشريعياً رقابياً في إخفاقاتها إن أخفقت وفي نجاحاتها إن نجحت، ما دامت الحكومة بجميع جهاتها تعمل في ضوء وحدود تشريعاته، وما دامت تخضع لرقابته ومساءلته ومحاسبته، لذا فإن صمت مجلس الشعب حيال تقصير هذه الجهة الحكومية أو تلك، يُعد أكثر من تقصير في أدائه لمهامه وواجباته الدستورية.

على هذه الأرضية، وفي إطار الحق الدستوري للناخب أيضاً، يجب أن يستند تقييم أداء مجلس الشعب كمؤسسة وأداء أعضائه كأفراد منتخبين، وخاصةً منهم وأولهم رفاقنا البعثيون ممثلو الحزب ورؤساء المنظمات الشعبية، وعلى الأخص تجاه القضايا التي تهم وتمس الشرائح العريضة من العاملين والكادحين وذوي الدخل المحدود.

لا شك بأن كلتا السلطتين التشريعية والتنفيذية، في خندق واحد، يتكامل عملهما ليصب في مصلحة الوطن والمواطن، ولكنهما ليستا على الضفة ذاتها في هذا الخندق، بل على ضفتين متقابلتين، لكي ترى إحداهما الأخرى وتحسب حسابها وتراعي وجودها، ولتقف السلطة التنفيذية على ضفتها، لتشتغل وتقوم بما عليها، ولتضع ما تريد من إستراتيجيات وسياسات في إطار صلاحياتها الدستورية، ولتتخذ ما تراه مناسباً من قرارات وتطبق ما هو لازم من إجراءات، في ظل تشريعاتها النافذة وواجباتها الوطنية ومهامها الوظيفية.

وليكن مجلس الشعب على الضفة الرديفة الموازية المقابلة، الصديق اللدود والخصم الشقيق للجهات التنفيذية، مسلحاً بدستورية دوره وحاملاً مصالح ناخبيه، ليكون الحكَم بحوكمته، والحاكم الرقابي بدراسات وتوصيات لجانه وآراء أعضائه، وصاحب الرأي الحق بحاكمية الحكومة وحكمة أدائها ونتائج عملها.

أما المواطن، وهو على كل الضفاف، يثق بالسلطات جميعها، ويؤمن بها وبرسالتها، لكنه، بالوقت ذاته يثق بعقله ويعرف مصلحته، ولا يستطيع بالتالي إلا أن يؤمن بما يلمسه وما ينعكس عليه من نتائج على أرض الواقع، وعلى هذا الأساس يحكّم على الأداء ويُقيم النتائج.

فإذا تحسبت الحكومة القادمة لمجلس الشعب الجديد، فلن تكون جريئة جداً في اتخاذ القرارات غير الشعبية، وإذا تحسب مجلس الشعب الجديد لأصوات ناخبيه، فسوف يكون أكثر جرأةً في حراكه وسعيه لاتخاذ القرارات الأكثر شعبية، أما إذا لم يتحسب أحد لأحد، فسوف ترتد أصوات الناخبين على مطلبيهم بعد أن كانت لهم.

إن العمل الرقابي واجب، ويتطلب الخبرة والجرأة والموضوعية والمتابعة، ونجاحه يتطلب من المجلس تدعيم لجانه السبع عشرة ورفدها بخبرات ومستشارين، وخاصة الاقتصادية منها، وعلى الأخص لجان الموازنة والقطع والقوانين المالية والتخطيط والإنتاج والزراعة والخدمات، كما يتطلب من أعضائه تواصلاً شعبياً يُعزز الثقة مع الناخبين عبر الوسائل المتاحة، وعلى الأخص عبر وسائل الإعلام الوطنية.

لذا، وللوقوف في حضرة الشعب، لا بد من تعميق وتفعيل الواجب الرقابي للمجلس الجديد. فصلاحياته الدستورية، في السؤال والمساءلة والاستجواب وسحب الثقة، ليست اتهاماً أو تشكيكاً بأحد، ولا عقوبة لأحد، بقدر ما هي الغاية صيانة المصلحة العامة، وضمان العدالة والشفافية والموضوعية ومنع الانحراف والفوقية في العمل التنفيذي، إن وجد.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق